الأمم المتحدة

A/67/701–S/2013/30

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 January 2013

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٧٤ من جدول الأعمال
تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، أحيطكم علما بما يلي:

قدم عدد من الدول رسالة مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي لإحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، بزعم قلق تلك الدول على الوضع الإنساني في سورية وسعيها لوقف انتهاكات حقوق الإنسان.

إن الحكومة السورية تشارك تلك الدول قلقها من تطورات الأوضاع الإنسانية في سورية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة، والتي تشكل تحولا كبيرا عن الاستقرار والأمان وحرية الدين والمعتقد التي كانت تتمتع بها سورية والسوريون قبل الأزمة، إلا أن الحكومة السورية تأسف لإصرار تلك الدول على انتهاج مقاربة خاطئة ترفض الاعتراف بواجب الدولة السورية في حماية شعبها من الإرهاب المفروض عليها من الخارج. إذ لم يعد خافيا على أحد، التمويل والتدريب والإيواء الذي تتلقاه المجموعات الإرهابية المسلحة من دول بعينها، بعضها وقّع على الرسالة المشتركة، والذي تتم تغطيته بحملات سياسية وإعلامية تسعى لحماية جرائم تلك المجموعات المسلحة والإساءة للدولة السورية واتهامها بتلك الجرائم. كما يؤسفنا أن تقوم سويسرا، الدولة الوديعة للاتفاقيات الأساسية في القانون الدولي الإنساني، والمعروفة سابقا بحياديتها

230113 230113 13-21062 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وموضوعيتها، بقيادة هذه الحملة الظالمة والمضللة ضد بلد عضو في الأمم المتحدة، ودفاعا عن ممارسات المجموعات الإرهابية.

ومن ناحية أخرى، أود أن أعيد عرض الجهود والآليات الوطنية للمحاسبة والتي كانت موضوع عدد من الرسائل التي وجهناها إليكم في أوقات سابقة، فقد شكلت سورية لجنة تحقيق وطنية مستقلة ونزيهة وذات مصداقية، للتحقيق في كل الشكاوى بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل المدنيين والعسكريين، وقد شكلت فروع لها في كافة المحافظات السورية، وقامت اللجنة بإحالة الجزء الأعظم من أعمالها إلى المحاكم المختصة للنظر فيها، وبقي عدد من الشكاوى قيد التحقيق لدى اللجنة. وقد تم بالفعل إحالة عدد من المتورطين بأعمال تتنافى مع واجباتهم الوظيفية إلى المحاكم. أي أنه لم يتم استنفاد الجهود الوطنية، كمقدمة أولى وأساسية قبل اتخاذ أية خطوات نحو إحالات إلى جهات دولية.

إن تحرك الدول الموقعة على الرسالة، يؤكد مرة أخرى ممارستها الرياء والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بالأزمة في سورية وقوانين حقوق الإنسان الدولية بشكل عام. ففي الوقت الذي يعربون فيه عن قلقهم بشأن الشعب السوري، وبشأن القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، فإنهم يتغاضون ويتجاهلون الدعم الذي تتلقاه المجموعات المسلحة سياسيا وإعلاميا ولوجستيا وعسكريا، فيما بعض الموقعين يدعمونها بالسلاح والمال بشكل مباشر من أجل خرق القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، فيما تعرقل بعض الدول الموقعة الحوار الوطني السوري والتوصل إلى حل سلمي للأزمة وفقا للبرنامج السياسي الذي طرحه السيد رئيس الجمهورية في السادس من هذا الشهر، والذي أودعناكم نسخة منه بعد إعلان البرنامج بأيام.

ولو كانت النيات صادقة لدى الدول الموقعة على الرسالة في رفع المعاناة الإنسانية للسوريين ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في سورية، فإن الطريق الصحيح للقيام بذلك لا يمر عبر تحركات تصعيدية وتحريضية تصب الزيت على النار، وإنما تمر عبر ما يلي:

١ - ممارسة الضغوط على الدول التي تمول وتأوي وتدرب وترسل الإرهابيين إلى سورية ليُمارسوا إرهابهم ضد السوريين، وهم الذي يسعون لتدمير النسيج الاجتماعي السوري الفريد في العيش المشترك، ويعملون بشكل ممنهج على تدمير البنى التحتية وتدمير الاقتصاد الوطني وسرقة الغذاء والدواء والوقود وحرمان المواطنين من هذه المواد الأساسية وبيعها على طريقة تجار الحروب.

٢ - ممارسة الضغوط على أصحاب الفتاوى التي تُقدم الذرائع لقتل وخطف وتعذيب السوريين وتدمير أو نهب ممتلكاتهم وإقناع من يقومون بهذه الممارسات الهمجية بأنها جهاد يُكافؤ مرتكبوه بالجنة، ولا يخضعون للمحاسبة وفق القانون الدولي.

٣ - رفع العقوبات الأحادية غير القانونية وغير الأخلاقية المفروضة على سورية والتي تُمثل عقوبات جماعية على الشعب السوري وكان لها دور مباشر في تفاقم الوضع الإنساني في سورية، وانتهاك حقوق السوريين وحرمانهم من مقومات الحياة الأساسية بما فيها الوقود والغذاء والدواء، وهو إجراء انسحبت تأثيراته السلبية حتى على الجهود الإغاثية التي تقوم الأمم المتحدة بها. إن هذه العقوبات تُشكل انتهاكا واضحا لقانون حقوق الإنسان الدولي وقرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن.

٤ - العمل بشكل جدي على وقف تدفق السلاح إلى المجموعات الإرهابية المسلحة، والذي يتم تصنيع بعض منه في عدد من البلدان الموقعة على الرسالة، فيما تقوم دول أخرى من الموقعين بتوريد المسلحين إلى سورية لقتل وترويع السوريين. إن آلة القتل التي تتولاها المجموعات المسلحة في سوريا والمسلحون التكفيريون الذين يعملون على تصوير ما يقومون به ونشره على أوسع نطاق ممكن عبر الإنترنت والفخر به، ما كانت لتحدث لولا السلاح المتاح لها، ولولا التغطية الإعلامية والسياسية التي تحظى بها من دول عدة.

إن التحرك في الاتجاه الذي تسعى إليه الدول الموقعة على الرسالة لن يساهم في رفع المعاناة الإنسانية ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة، وإنما ستجد هذه المجموعات فيه دعما لها ولممارساتها وإعطائها شرعية لمزيد من القتل والدمار. كما أنه لا بد من التذكير بما يتوجب على الدول الموقعة على الرسالة القيام به لدعم الجهود الدولية في حل الأزمة سياسيا من خلال حوار وطني يعيد للسوريين الأمان والاستقرار ويحقق طموحاتهم بالطرق السلمية، بعيدا عن تعقيد الأمور بما لا يخدم إنهاء الأزمة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**

السفير

الممثل الدائم